كلمة الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء

الفائز بجائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية عام 1404هـ/ 1984م السبت 24/5/1404هـ الموافق 25/2/1984 بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب المقام الأرفع المليك العظيم أصحاب السمو الأمراء أصحاب المعالي الوزراء إخواني الأساتذة أيها الحفل الكريم

إن أشرف الذخائر في تر اثنا الحضاري هو فقه الشريعة الذي يتجلى فيه نظامها التشريعي بقواعده و أحكامه الشاملة، التي نظمت حياة المجتمع البشري في جميع جو انبها، و أقامت لمسيرته الطويلة معالم هادية، لمن أر اد أن يعرف ويسلك الطريق المستقيم في الحياة الإنسانية، لكي تصان كر امته وحريته وحقوقه ما دام هو محترمًا لكر امة غيره وحرياتهم وحقوقهم ما دام هو محترمًا لكر امة غيره وحرياتهم وحقوقهم

و إلى جانب تلك المعالم الهادية أقامت شريعة الإسلام أحكامًا قاضية تحقق العدل بأدق الموازين، وترد المنحرفين إلى الجادة.

فشريعة الإسلام هي شريعة النظام والأحكام المؤيدة بالسلطان، إلى جانب أنها شريعة الإيمان والرحمة والسلام

"ومن ثم يفهم مغزى قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين

وإذا كان المناطقة يعرفون الإنسان بأنه "حيوان ناطق"، ويفسرون الناطق هنا بالمفكر، فإن ابن مسكويه في كتابه "الأخلاق" قد كان أكثر توفيقًا وأحدّ بصرًا حين قرر أن الخاصة التي تميز الإنسان عن الحيوان إنما هي القابلية لإدراك المفهوم الأخلاقي والالتزام به

فالحيوان لا تصل مداركه إلى مستوى المفهوم الأخلاقي الذي يدرك به فكرة الحق والواجب والجائز والممنوع كنظام يضبط حياة الجماعات

وهذا الكشف الذي وفق إليه ابن مسكويه في تحديد الخاصة الإنسانية يتلاقى مع بعض نظم الدراسة الجامعية في بعض البلاد المتقدمة في هذا العصر، حيث يجعلون الاختصاص في القانون ذروة دراسية عليا يستطيع دخولها المتقوقون في مرحلة البكالوريوس من أي فرع دراسي كان، إذ يعتبرون دراسة القانون قمة يستطيع دخولها المتقوقون في مرحلة البكالوريوس من أي فرع دراسي كان، إذ يعتبرون دراسة القانون قمة الدراسات

فإذا تساءلنا ما القانون؟ فالقانون ليس سوى النظام الذي لا تكون حياة الجماعات حياة إنسانية دونه، بل تكون حياة الغاب، الحق فيها للظفر والناب

وأن هذا القانون أو النظام، بمفهومه المطلق الشامل، ليس سوى ذلك المفهوم الأخلاقي وقواعده حين تقرض بصورة إلزامية، فتصبح طاعتها جبرية مؤيدة بالقضاء والسلطان

وإذا كان دين الإسلام إيمانًا وعبادة لله جل جلاله، ونظامًا، أي شريعة قضائية لإقامة العدل وصيانة الحقوق، كان التققه في الدين كما أشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم- هو الخير كل الخير، لأنه ذروة الحقوق، كان التققه في الدين للمفهوم الأخلاقي الإدراك الذي يتميز به الإنسان فهو تجسيد للمفهوم الأخلاقي

"و هذا فحوى ما أعلنه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق

وكلما كانت قواعد النظام في إحدى الأمم أرسخ وأصل، وفقهها أشمل وأكمل، ومجتمعها أكثر احترامًا والتزاما له، كانت الأمة أرقى درجة في مقياس الحياة الإنسانية

ولم يعرف لأمة في تاريخ البشرية الذي وصل إلينا، فقه في أحكام النظام يضارع ما في الفقه الإسلامي سعة وشمولا، وعمقًا وأصالة

فهذا الفقه العظيم هو أثمن كنز من تراتنا، فهو يمثل القانون الإسلامي، الذي خدمه سلفنا الأوائل بكل ما في وسعهم من طاقة، تأصيلًا وتفصيلًا، وتفريعًا وتنويعًا، وتركوه أمانة في أعناقنا فعلى قدر عنايتنا بخدمته وحسن عرضه وتنميته، وإبراز ما فيه من قدرة على تلبية حاجات العصور، يكون وفاؤنا لهذه الأمانة الفقهية

وكما نما تراثنا الفقهي الضخم في الماضي بطريق الاجتهاد الذي هو روحه، وبه تعددت مدارسه ومذاهبه، التي كل واحد منها ثروة كبيرة في عالم التشريع، لابد اليوم لفقهنا المكنوز الزاخر من أن يعاد به إلى طريق الاجتهاد بعد ذلك الوقوف الطويل، لكي يؤتي أكله كل حين، ويستطيع معالجة قضايا الساعة في كل عصر، ويقدم من أصول الشريعة حلولا حكمية للمشكلات التي تعترض في طريق الحياة المتطورة

لكن الاجتهاد الذي نريده اليوم هو غيره بالأمس، فقد كان الاجتهاد في عصور السلف فرديًا، و آتى أطيب الثمرات. أما اليوم فيجب أن يكون اجتهادًا جماعيًا يمارسه مجمع فقهي توفر له الكفايات من فقهاء الشريعة الراسخين الموثوقين في عملهم وتقواهم وبصيرتهم الزمنية من مختلف أقطار العالم الإسلامي، و إلى جانبهم علماء ثقات أيضا من مختلف الاختصاصات و لاسيما منها الطبية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية

ذلك لأن الاجتهاد الفردي في عصرنا هذا لم يعد يفي بالحاجة، كما أنه من جهة أخرى أصبحت له محاذير. إن الاجتهاد الجماعي الذي ننشده لا ينشأ إنشاء حينما يراد، ولكن يجب الإعداد لإيجاد المؤهلين له واستمر الروجودهم. فالعلم بالعلماء وفقه بفقدهم، كما ورد في الحديث النبوي الثابت

ويلحظ الملاحظون اليوم أن مستوى الدراسة في هبوط مستمر، وأن الجامعات بله المدارس الثانوية لم تعد تستطيع الحفاظ على مستوى التخريج تحت ضغط الأعداد الكبيرة من الطلاب، وارتباط مصير هم بالأوراق التي تسمى شهادات

فمن الواجبات الكفائية بالنظر الإسلامي اليوم إنشاء معهد للشريعة له نظامه الخاص في مواده ومناهجه ومدده الدراسية، لا يدخله إلا النبغاء الذين ثبت تفوقهم فكرًا، والتزامهم الإسلامي سلوكًا، وتهيأ لهم الوسائل المناسبة، والمناخ الملائم الذي يساعد على تنمية مداركهم الشرعية وتخرجهم علماء مستبصرين، تتحقق فيهم النوعية المطلوبة قبل الكمية

وإن الاتجاه الميمون اليوم في عدد من البلاد الإسلامية نحو تطبيق الشريعة بنظامها المتكامل هو من موجبات التعجيل بإنشاء هذا المعهد النموذجي

ختامًا أشكر القائمين على إدارة هذه المأثرة الجلي من مآثر المملكة العربية السعودية، جائزة الملك فيصل العالمية، ذات الأثر الحميد الممتد الظلال على الآفاق العالمية، في تقدير العلم وأهله، ودفع الهمم في سبيله، كما أشكر اللجنة التحكيمية التي شرفتني بهذا التقدير الذي لا أراني له كفيًا، ولكنه تقدير تشجيعي مشكور

وإني أضرع إلى الله سبحانه أن يجعلني عن حسن الظن، ويوفقني إلى المزيد من خدمة شريعته الإسلامية الخالدة، وفقهها العظيم، وأن يجزي سلفنا الأوائل الذين وفروا لنا هذا الكنز الزاخر من الفقه آية الإسلامية الخالدة، وفقهها العظيم، وأن يجزي سلفنا الأوائل الذين وفروا لنا هذا الكنز الزاخر الله الإنساني

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته